الدكتور محمد كرام

أستاذ التعليم العالي
كلية الحقوق- مراكش

التنظيم القضائي المغربي في ضوء القانون رقم 38.15

- المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي
- المحاكم العادية
- المحاكم المتخصصة
- محكمة النقض
- المحكمة العسكرية

الطبعة الأولى
مراكش 2023

الفهـــــرس

- مقدمـة 3

الفصل الأول : المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي 13

المبحث الأول: مبدأ استقلال السلطة القضائية ومبدأ المساواة أمام القضاء ومبدأ القضاء المتخصص 15

المطلب الأول مبدأ استقلال السلطة القضائية 16

الفقرة الأولى : ماهية مبدأ استقلال السلطة القضائية 16

الفقرة الثانية : ضمانات مبدأ استقلال السلطة القضائية 20

المطلب الثاني : مبدأ المساواة أمام القضاء ومبدأ القضاء المتخصص 30

المبحث الثاني مبادئ علنية الجلسات وشفوية المرافعات وتعدد درجات التقاضي ومجانية القضاء 34

المطلب الأول: علنية الجلسات وشفوية المرافعات 34

المطلب الثاني: مبدأ تعدد قضاة المحكمة الواحدة وتعدد درجات التقاضي ومبدأ مجانية القضاء 37

الفقرة الأولى: مبدأ تعدد قضاة المحكمة الواحدة وتعدد درجات التقاضي 38

أولا: مبدأ تعدد قضاة المحكمة الواحدة . 38

ثانيا: مبدأ تعدد درجات التقاضي 48
الفقرة الثانية: مبدأ مجانية القضاء 50
الفصل الثاني : المحاكم العادية 53
المبحث الأول: قضاء القرب 55
المطلب الأول: تأليف قضاء القرب والمسطرة المتبعة أمامه 56
الفقرة الأولى: تأليف قضاء القرب وتنظيمه 56
الفقرة الثانية: المسطرة المتبعة أمام قضاء القرب 57
المطلب الثاني: اختصاصات قضاء القرب 60
الفقرة الأولى: الاختصاص القيمي 61
الفقرة الثانية: الاختصاص النوعي 61
المبحث الثاني: المحاكم الابتدائية 64
المطلب الأول: تأليف وتنظيم المحاكم الابتدائية 65
الفقرة الأولى: تأليف وتكوين المحاكم الابتدائية 65
الفقرة الثانية: تنظيم وتدبير العمل داخل المحاكم الابتدائية 72
المطلب الثاني: اختصاصات المحاكم الابتدائية 75
الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي والمحلي 75
أولا: الاختصاص النوعي 75
1- اختصاص المحاكم الابتدائية بناء على قانون المسطرة المدنية 77
2- اختصاص المحاكم الابتدائية بناء على قانون المسطرة الجنائية 78

3 - اختصاص المحاكم الابتدائية بناء على نصوص خاصة . 79

4-اختصاص أقسام القضاء المتخصص بالمحاكم الابتدائية 81

ثانيا: الاختصاص المحلي 83

1- مبدأ اختصاص محكمة موطن المدعى عليه 84

2- الاستثناءات الواردة على قاعدة اختصاص محكمة موطن المدعى عليه 88

الفقرة الثانية: الاختصاص القيمي للمحاكم الابتدائية والدفع بعدم الاختصاص 91

أولا: الاختصاص الابتدائي و الانتهائي للمحاكم الابتدائية 92

ثانيا: الدفع بعدم اختصاص المحاكم الابتدائية وطبيعته 93

المبحث الثالث: محاكم الاستئناف 95

المطلب الأول: تأليف وتنظيم محاكم الاستئناف 95

الفقرة الأولى: تأليف محاكم الاستئناف 96

الفقرة الثانية: تنظيم وتدبير العمل بمحاكم الاستئناف 99

المطلب الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف 101

الفقرة الأولى: اختصاص محكمة الاستئناف كمرجع استئنافي لأحكام المحاكم الإبتدائية 101

أولا: اختصاص محكمة الاستئناف بالنظر في استئنافات أحكام المحاكم الإبتدائية بناء على قانون المسطرة المدنية 102

ثانيا : اختصاص محكمة الاستئناف بالنظر في استئنافات أحكام المحاكم الإبتدائية بناء على قانون المسطرة الجنائية 103
الفقرة الثانية الاختصاصات الأخرى المسندة لمحكمة الاستئناف 105
اولا: الاختصاصات المدنية الخاصة 105
ثانيا: الاختصاصات الزجرية الخاصة 106
الفصل الثالث: المحاكم المتخصصة. 109
المبحث الأول: المحاكم الابتدائية الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية 111
المطلب الأول: المحاكم الابتدائية الإدارية 112
الفقرة الأولى: تأليف وتنظيم المحاكم الابتدائية الإدارية 112
الفقرة الثانية: اختصاص المحاكم الابتدائية الإدارية 115
أولا: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية الإدارية 115
ثانيا: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية الإدارية 119
المطلب الثاني: محاكم الاستئناف الإدارية 121
الفقرة الأولى: تأليف وتنظيم محاكم الاستئناف الإدارية 122
الفقر الثانية: اختصاصات محاكم الاستئناف الإدارية 123
المبحث الثاني: المحاكم الابتدائية التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية 124
المطلب الأول: المحاكم الابتدائية التجارية 125
الفقرة الأولى: تأليف وتنظيم المحاكم الابتدائية التجارية 126
الفقرة الثانية: اختصاصات المحاكم الابتدائية التجارية 130

أولا: الاختصاص القيمي 130
ثانيا: الاختصاص النوعي. 132
ثالثا: الاختصاص المحلي 140
المطلب الثاني: محاكم الاستئناف التجارية 141
الفقرة الأولى: تكوين وتنظيم محاكم الاستئناف التجارية 141
الفقرة الثانية: اختصاصات محاكم الاستئناف التجارية 143
الفصل الرابع: محكمة النقض 145
المطلب الأول: تأليف وتنظيم محكمة النقض 145
الفقرة الأولى: تأليف محكمة النقض 146
الفقرة الثانية: تنظيم محكمة النقض 148
المطلب الثاني: اختصاصات محكمة النقض 149
الفصل الخامس: المحكمة العسكرية 153
المبحث الأول: تنظيم وتكوين المحكمة العسكرية 158
المبحث الثاني: اختصاصات المحكمة العسكرية 162
الفهـرس 167

على الرغم من احتفاظ قانون التنظيم القضائي الجديد رقم 38.15 بنفس الهيكلة القضائية التي كانت معروفة في ظل ظهير 1974 الملغى وفق آخر تعديل له في سنة 2011 ، فإنه مع ذلك جاء بمجموعة من المستجدات فيما يتعلق بتكوين محاكم المملكة واختصاصاتها وقواعد تنظيم وتدبير العمل بها محاولا جمع شتات هذه المحاكم في قانون واحد بجميع أصنافها العادية والمتخصصة ، مركزا من جهة أخرى على مبادئ التنظيم القضائي التي تشترك فيها هذه المحاكم ، معترفا للمتقاضين بمجموعة من الحقوق التي ترمي تحقيق المحاكمة العادلة واحترام حقوق الدفاع.

بيد أن القانون المذكور سقط في مجموعة من الثغرات من قبيل تكرار مجموعة من المقتضيات القانونية الواردة في تشريعات أخرى كالدستور والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي المتعلق بالقضاة وقانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية، فضلا عن كثرة مواده التي بلغ عددها 111 مادة في حين كان عدد فصول قانون التنظيم القضائي لسنة 1974 الملغى لا يتعدى 28 فصلا وهو ما يجعلنا أمام تضخم تشريعي من شأنه أن يؤدي إلى وقوع تناقض واختلاف في تفسير هذه المقتضيات.

الثمن :

65 درهم

9 789920 412940